

Distr.: General  
24 January 2014  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة السابعة والأربعون

٧-١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت\*

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

## جدول الأعمال المؤقت

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
- ٤ - مناقشة عامة بشأن التجارب الوطنية فيما يتعلق بالمسائل السكانية: تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
- ٥ - مناقشة عامة بشأن إسهام مسائل السكان والتنمية في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠١٤.
- ٦ - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في ميدان السكان.
- ٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجنة.
- ٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة والأربعين.

\* E/CN.9/2014/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

100214 050214 14-21713 (A)



## الشروح

### ١ - انتخاب أعضاء المكتب

تنص المادة ١٥ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن تنتخب اللجنة من بين ممثلي أعضائها رئيساً، ونائباً أو أكثر للرئيس، ومن قد يلزم للمكتب من أعضاء آخرين.

ووفقاً لمقرر المجلس ٢٠٠٥/٢١٣، عقدت اللجنة، عقب اختتام دورتها السادسة والأربعين مباشرة، أول جلسة من جلسات دورتها السابعة والأربعين لغرض واحد هو انتخاب الرئيس الجديد وأعضاء مكتب اللجنة الآخرين. وانتخبت اللجنة غونزالو كنوكي (أوروغواي) رئيساً، وفاتو إيسيدورا مارا نيانغ (السنغال) وإلين أغلادزي (جورجيا) وإيفا رايماغلي (الدايمرك) نواباً للرئيس.

وأرجأت اللجنة انتخاب نائب الرئيس، الذي كان من المقرر أن يقدم ترشيحه من جانب رئيس مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، على أساس توجيه الدعوة إلى هذا المرشح، بعد تسميته، للمشاركة بصورة كاملة في اجتماعات المكتب قبل انتخابه رسمياً.

ويتضمن المرفق قائمة بأعضاء اللجنة في دورتها السابعة والأربعين.

### ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

تنص المادة ٧ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن تُقر اللجنة، في بداية كل دورة، جدول أعمال تلك الدورة على أساس جدول الأعمال المؤقت.

وبناء على التوصية المقدمة من اللجنة في دورتها السادسة والأربعين، أقر المجلس في مقرره ٢٠١٣/٢٣٧ (انظر [A/68/3](#)، الفصل العاشر - حاء) جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للجنة والوثائق الخاصة بتلك الدورة.

وفي الدورة الثلاثين، قررت اللجنة أن تأذن لمكتبها بعقد اجتماعات سنوية فيما بين الدورات للتحضير لدوراتها (انظر [E/1997/25](#)، الفقرة ٥٢). وفي الدورة التاسعة والثلاثين، طلبت اللجنة في قرارها ١/٢٠٠٦ (انظر [E/2006/25](#)، الفصل الأول - باء)، إلى مكتبها أن يعقد اجتماعات كلما دعت الضرورة إلى ذلك من أجل التحضير لدوراتها السنوية. ومعروض على اللجنة تقرير المكتب عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين.

## الوثائق

جدول الأعمال المؤقت (E/CN.9/2014/1)

تقرير مكتب لجنة السكان والتنمية عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين (E/CN.9/2014/2)

مذكرة من الأمانة العامة بشأن تنظيم أعمال الدورة (E/CN.9/2014/L.1)

### ٣ - تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٢٨/٤٩ الذي أيدت فيه توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أن تتولى اللجنة، بوصفها لجنة فنية تساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، رصد تنفيذ برنامج عمل المؤتمر واستعراضه وتقييمه على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وإسداء المشورة إلى المجلس في هذا الشأن.

وتقضي اختصاصات اللجنة (انظر E/1995/27، المرفق الأول، الفرع الأول - ألف)، التي أقرها المجلس في قراره ٥٥/١٩٩٥، أن تعتمد اللجنة برنامج عمل متعدد السنوات يكون مواضيعي المنحى ومرتباً حسب الأولويات. ويوفر ذلك البرنامج، في جملة أمور، إطاراً لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. ودعت اللجنة، في تقريرها عن دورتها الثامنة والعشرين الذي أحاط المجلس علماً به في مقرره ٢٣٦/١٩٩٥، إلى إعداد تقارير سنوية يتناول كل منها موضوعاً مختاراً من مواضيع برنامج العمل (انظر E/1995/27، المرفق الأول، الفرع الثالث).

واعتمدت الجمعية العامة، في قرارها د-٢١/٢ المتخذ في دورتها الاستثنائية الحادية والعشرين، الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل. وفي المقرر ١٠١/٢٠١١ (انظر E/2011/25، الفصل الأول - باء)، قررت اللجنة، وفقاً للتوجيهات المقدمة من الجمعية العامة في قرارها ٢٣٤/٦٥، تكريس الدورة السابعة والأربعين التي ستعقد في عام ٢٠١٤ لإجراء تقييم لحالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

## الوثائق

تقرير الأمين العام عن الاتجاهات الديمغرافية في العالم (E/CN.9/2014/3)

تقرير الأمين العام عن إطار عمل متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد

عام ٢٠١٤ (E/CN.9/2014/4)

٤ - مناقشة عامة بشأن التجارب الوطنية فيما يتعلق بالمسائل السكانية: تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

خلصت اللجنة إلى أن من المفيد أن تدرج في جدول أعمالها إجراء مناقشة عامة بشأن المسائل السكانية المتصلة بموضوع اللجنة لهذه الدورة. وفي إطار هذا البند، ستقدم الحكومات تقارير بشأن التجارب الوطنية في تحقيق الغايات والأهداف المبينة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥ - مناقشة عامة بشأن إسهام مسائل السكان والتنمية في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠١٤

استمعت اللجنة، في دورتها الحادية والأربعين، إلى كلمة ألقاها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن مختلف السبل التي يمكن للجنة أن تسهم بها في الولايات الجديدة للمجلس، ولا سيما الاستعراض الوزاري السنوي (انظر E/2008/25، الفصل الخامس). واستجابة لذلك، أضافت اللجنة هذا البند إلى جدول أعمالها السنوي. وفي الدورة السابعة والأربعين، ستناقش اللجنة المساهمات التي يمكن أن تقدمها للاستعراض الوزاري السنوي الذي سيجريه المجلس في عام ٢٠١٤ بشأن موضوع "التصدي للتحديات المستمرة والناشئة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ ومن أجل الحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل". وقرر مكتب اللجنة دعوة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إلقاء كلمة أمام اللجنة في إطار هذا البند من أجل بدء مناقشة بشأن مدى أهمية الاتجاهات السكانية بالنسبة لموضوع الاستعراض الوزاري لعام ٢٠١٤.

٦ - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في ميدان السكان

اقترحت اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين أن يواصل برنامج العمل في ميدان السكان، في جملة أمور، إعطاء أولوية عالية لرصد الاتجاهات والسياسات السكانية وإدراج التقديرات والتوقعات السكانية التي تُعدُّ مرة كل سنتين على الصُّعد العالمي والوطني والحضري والريفي وعلى صعيد المدن؛ وإجراء دراسات بشأن السياسات السكانية وما يتصل بها من سياسات إنمائية؛ وإعداد دراسات عن تفاعلات التغير السكاني مع غيرها من عمليات التنمية؛ وإعداد تحليلات للوفيات، والمساهمة في إعداد دراسات متعمقة عن الخصوبة والزواج والحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، وتنسيق تلك الدراسات؛ وإجراء دراسات لتحسين فهم أسباب ونتائج الهجرة الداخلية والهجرة الدولية؛ وزيادة الوعي العام بمسائل السكان والتنمية وتبادل المعلومات بشأنها؛ ووضع الترتيبات اللازمة لتنسيق استعراض وتقييم

برنامج العمل؛ وتقديم الدعم في مجال التعاون التقني إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، وبصورة مؤقتة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في ضوء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تواجهها تلك البلدان وقتئذ (انظر E/1995/27، المرفق الثاني). وأكدت اللجنة مجدداً محتوى برنامج العمل في دورتها التاسعة والعشرين (قرار اللجنة 1/1996، انظر E/1996/25، الفصل الأول - جيم).

وشددت اللجنة في دورتها الثلاثين على أهمية مواصلة العمل الأساسي الذي تضطلع به شعبة السكان بالأمانة العامة فيما يتعلق بالعناصر الحيوية التي تقوم عليها التقديرات والتوقعات السكانية؛ والاتجاهات والمسائل السكانية الأساسية، بما في ذلك الخصوبة والوفيات والهجرة وأنماط التغير السكاني في الريف والحضر؛ وتطور السياسات السكانية؛ وفهم الصلات القائمة بين السكان والتنمية (قرار اللجنة 3/1997، انظر E/1997/25، الفصل الأول - جيم). وأعدت اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين تأكيداً أهمية العمل الذي تقوم به شعبة السكان في توفير مدخلات شاملة وصحيحة علمياً لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل تحليل التقدم المحرز في تحقيق المقاصد والأهداف المتعلقة بالسكان والتنمية المبينة في الوثائق الختامية لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه، وإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (قرار اللجنة 1/2004، انظر E/2004/25، الفصل الأول - باء). وفي الدورة نفسها، شددت اللجنة كذلك على أنه ينبغي لشعبة السكان أن تواصل العمل الأساسي بشأن التقديرات والتوقعات السكانية؛ وأنماط التغير السكاني في الريف والحضر؛ وتحليل الهجرة الدولية؛ وانعكاسات تغير هيكل أعمار السكان على التنمية؛ والتنوع المتزايد لمستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات؛ والترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية؛ وتطور السياسات السكانية، مع اعتماد منظور جنساني في هذا المضمار (قرار اللجنة 1/2004).

وعلى النحو المشار إليه في الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين للفترة 2014-2015 (انظر A/67/6/Rev.1، البرنامج 7)، يهدف البرنامج الفرعي المعني بالسكان إلى تعزيز قدرة المجتمع الدولي على معالجة القضايا السكانية الحالية والناشئة معالجة فعالة وإدماج الأبعاد السكانية في خطة التنمية الدولية. وفي الفقرة 7-11 من الإطار الاستراتيجي، عُيِّنت شعبة السكان باعتبارها الجهة المسؤولة عن هذا البرنامج الفرعي وكُلِّفت الشعبة بتحقيق هذا الهدف من خلال ما يلي: (أ) توفير الدعم الفني لهيئات الأمم المتحدة، وبخاصة لجنة السكان والتنمية، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف

الإثائية للألفية؛ وتيسير نجاح نتائج الاجتماعات التي دعت إليها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٤/٦٥ من أجل تقييم حالة تنفيذ برنامج العمل وتحديد الدعم السياسي للإجراءات المطلوب اتخاذها لتحقيق غاياته وأهدافه كاملة، وذلك في ضوء الذكرى السنوية العشرين لانعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ و (ب) تيسير مناقشة الخبراء أو ممثلي الحكومات للقضايا السكانية الرئيسية أو الناشئة؛ و (ج) إعداد دراسات شاملة ومفصلة بحسب نوع الجنس بشأن القضايا السكانية والاتجاهات السكانية فيما يتصل بمجالات الخصوبة، والوفيات، والهجرة الدولية والداخلية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتوسع الحضري، والنمو السكاني، وشيخوخة السكان، والتوقعات السكانية، والسياسات السكانية، والعلاقة بين السكان والتنمية؛ و (د) نشر المعلومات السكانية والنتائج ذات الأهمية بالنسبة للسياسات في مجال السكان، وخصوصا عبر المواقع الشبكية لشعبة السكان؛ و (هـ) دعم تنمية القدرات لمعالجة القضايا السكانية من خلال حلقات العمل أو نشر المواد التقنية، مثل الكتيبات والبرامجيات، بالتعاون مع البرامج الفرعية والكيانات الأخرى في المجالات ذات الصلة، وذلك من أجل خلق التأزر.

ومعروض على اللجنة الجزء ذو الصلة من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ من أجل النظر فيه (البرنامج الفرعي ٥، السكان، من البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية). واللجنة مدعوة لاستعراض المقترح والتعليق عليه.

## الوثائق

تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في ميدان السكان في عام ٢٠١٣ (E/CN.9/2014/5)

مذكرة من الأمين العام عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج الفرعي ٥، السكان، من البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.9/2014/CRP.1)

## ٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجنة

وفقا للمادة ٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيكون معروضا على اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين، مشفوعا ببيان الوثائق التي ستقدم في إطار كل بند والسند التشريعي لإعدادها، وذلك لتمكين اللجنة من النظر في تلك الوثائق من حيث إسهامها في الأعمال التي تضطلع بها اللجنة ومن حيث مدى إلحاحها وأهميتها في ضوء الحالة الراهنة.

ويوجه نظر اللجنة إلى قرارى المجلس ٤١/١٩٧٩ و ٨٣/١٩٨١ المتعلقين بمراقبة الوثائق والحد منها. وعلاوة على ذلك، تُذكر اللجنة بأن المجلس قد حث، في الفقرة ١ (ي) من القرار ٥٠/١٩٨٢ المتعلق بتنشيط المجلس، جميع هيئاته الفرعية على أن تتحلى بأكثر قدر من الاعتدال في مطالبة الأمين العام بتقديم تقارير ودراسات جديدة، وعلى أن تنفذ تنفيذًا كاملاً أحكام قرارات المجلس والجمعية العامة بشأن مراقبة الوثائق والحد منها.

ويوجه نظر اللجنة أيضاً إلى الفقرة ٤ من مرفق قرار المجلس ٥٠/١٩٨٢، التي أوصى فيها الأمين العام بما يلي: (أ) تبسيط وثائق وبرنامج عمل الهيئات الفرعية التابعة للمجلس والجمعية العامة لتمكين تلك الهيئات من أداء المهام المسندة إليها بصورة فعالة؛ و (ب) استمرار المجلس والجمعية العامة في استعراض جداول الأعمال المؤقتة لهيئتهما الفرعية، إلى جانب قائمة الوثائق المطلوبة لكي يتسنى، في جملة أمور، تحقيق قدر أكبر من الاتساق في الطلب الإجمالي من الوثائق، والنظر فيها على نحو منظم على الصعيد الحكومي الدولي، مع إيلاء الاعتبار الكامل للخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية؛ و (ج) أن يضع المجلس والجمعية العامة في اعتبارهما أيضاً، عند القيام بذلك، ضرورة توحيد بنود ووثائق أجهزتهما الفرعية.

وعلاوة على ذلك، أوعز المجلس إلى هيئاته الفرعية، في قراره ٨٣/١٩٨١، أن تتخذ تدابير عاجلة لتبسيط جداول أعمالها وبرامج عملها وإجراء تخفيض كبير في طلباتها من الوثائق آخذة في اعتبارها مدد ودورات اجتماعاتها، وأن تقدم إلى المجلس تقارير عن التدابير التي تتخذها مراعية بدقة المبادئ التوجيهية الواردة في قرارات المجلس والجمعية العامة ومقرراتهما ذات الصلة.

وفي المقرر ١٦٣/١٩٨٣، طلب المجلس إلى الأمين العام: (أ) أن يوجه نظر الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، قبل أن تتخذ قراراتها، إلى أي طلب للوثائق يتجاوز قدرة الأمانة العامة على إعدادها وتجهيزها في الوقت المحدد وفي حدود مواردها المعتمدة؛ و (ب) أن يوجه نظر الهيئات الحكومية الدولية إلى المجالات التي يحتمل أن تحدث فيها ازدواجية في الوثائق و/أو التي قد توجد فيها فرص لدمج أو توحيد الوثائق التي تعالج مواضيع مترابطة أو متماثلة، من أجل ترشيد الوثائق.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تتضمن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجنة  
(E/CN.9/2014/L.2)

٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة والأربعين

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،  
تقدم اللجنة إلى المجلس تقريراً عن أعمال كل دورة من دوراتها.

## عضوية لجنة السكان والتنمية في دورتها السابعة والأربعين (٢٠١٤)

(٤٧ عضواً؛ عضوية مدتها أربع سنوات)

تنتهي العضوية باحتمام الدورة في عام

٢٠١٤	الاتحاد الروسي
٢٠١٦	إسبانيا
٢٠١٥	إكوادور
٢٠١٤	أنغولا
٢٠١٧	أوروغواي
٢٠١٦	أوغندا
٢٠١٥	إيران (جمهورية - الإسلامية)
٢٠١٧	البرازيل
٢٠١٥	البرتغال
٢٠١٧	بلجيكا
٢٠١٧	بنغلاديش
٢٠١٥	تركمانستان
٢٠١٧	تشاد
٢٠١٤	جامايكا
٢٠١٥	الجزائر
٢٠١٦	جمهورية تنزانيا المتحدة
٢٠١٦	جمهورية مولدوفا
٢٠١٥	جورجيا
٢٠١٧	الدانمرك
٢٠١٧	رومانيا
٢٠١٤	سانت لوسيا
٢٠١٥	السلفادور
٢٠١٤	السنغال
٢٠١٧	سويسرا
٢٠١٤	الصين
٢٠١٧	عمان
٢٠١٥	غابون
٢٠١٤	غانا

تنتهي العضوية باختتام الدورة في عام	
٢٠١٤	غواتيمالا
٢٠١٤	الفلبين
٢٠١٤	لكسمبرغ
٢٠١٤	ماليزيا
٢٠١٧	مدغشقر
٢٠١٦	مصر
٢٠١٧	المكسيك
٢٠١٤	ملاوي
٢٠١٨	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٢٠١٦	النرويج
٢٠١٤	الهند
٢٠١٤	هنغاريا
٢٠١٧	هولندا
٢٠١٨	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٠١٦	اليابان

ملاحظة: أرجأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جلسته ٥١، المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، انتخاب ثلاثة أعضاء من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وعضوين من مجموعة دول أوروبا الشرقية، وثلاثة أعضاء من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعضواً واحداً من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ من الجلسة الأولى للدورة الثامنة والأربعين للجنة، في عام ٢٠١٤، وتنتهي باختتام الدورة الحادية والخمسين للجنة، في عام ٢٠١٨ (انظر المقرر ٢٠١٣/٢٠١/باء). وفي الجلسة نفسها أيضاً، أرجأ المجلس مرة أخرى انتخاب عضو واحد من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وعضو واحد من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكلاهما لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي باختتام الدورة التاسعة والأربعين للجنة، في عام ٢٠١٦، وأرجأ كذلك انتخاب عضو واحد من مجموعة الدول الأفريقية وعضو واحد من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وكلاهما لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي باختتام الدورة الخمسين للجنة، في عام ٢٠١٧ (انظر المقرر ٢٠١٣/٢٠١/هاء).